

الى السيد وزيرة الاقتصاد والمالية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

**عدم ملائمة البرنامج الرقمي المتعلق بسندات الطلب مع مقتضيات المرسوم الجديد
المتعلق بالصفقات العمومية**

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

لا شك أن المرسوم الجديد المتعلق بالصفقات العمومية، الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من فاتح شتنبر ، بمثابة إصلاح كبير من شأنه إحداث ثورة في الكيفية التي يتم بها تدبير الطلبات العمومية بالمغرب، مع الكثير من المستجدات التي من شأنها تكريس مبدأي الشفافية والأفضلية الوطنية، لكن بعد الشروع في تطبيق مقتضيات المرسوم الجديد فيما يتعلق بمسطرة الاستشارات لإسناد سندات الطلب من طرف أصحاب المشاريع، تبين أن هناك مشكل في مسطرة تدبير العروض ويتعلق الأمر بالعروض التي تسلم بالطريقة المادية، فليس هناك إمكانية إضافتها للعروض التي قدمت بطريقة إلكترونية حتى يتسنى لصاحب المشروع تقييم كل العروض على البوابة ونشر جميع المعلومات القانونية بخصوص نتائج فحصها. وعليه، نسألكم السيدة الوزيرة المحترمة عن الإجراءات والتدابير التي ستتخذها وزارتك في هذا الصدد؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

عبد اللطيف الزعيم